فوق الطاولة

فراس القاضي

بنج ذاتي

ابتكر السوريون خلال هذه السنوات المُرّة هرم احتياجاتهم الخاص، وما عاد يعنيهم هرم «ماسلو» ولا «ماسلو» كله، (إلا إن كان لديه جرة غاز حر للبيع)، فرفعوا طبقات، وأنزلوا أخرى، وفصّلوه على هواهم ورغباتهم، واعتمدوه في حياتهم التي – أساساً – صار يكفي تفاصيلها طبقة واحدة، لكن مع الاحتفاظ ببقية الطبقات ولو كانت فارغة، لا لاستخدامها مستقبلاً، بل لأن العقل السوري الاقتصادي بالفطرة، تطور لدرجة أنه من الممكن أن يفكر بتأجير بقية الطبقات لشعوب أخرى مثلاً.

ومن الطبيعي عند من أدمن الأمان لسنوات طويلة، ثم افتقده بالمطلق، أن يجعله البند الأول في طبقة هرمه اليتيمة، وهنا تحديداً، كان الابتكار الأهم الذي لا يقل عن اكتشاف النار: إبر البنج الذاتية. مستوى الخوف الذي وصل إليه المواطن، أجبره على ابتكارها، مع التشديد على ضرورة الاحتفاظ بها كسر، ليس خجلاً، وإنما خوفاً من ذياع صيتها، الأمر الذي قد يدفع إحدى الجهات الحكومية إلى فرض ضريبة رفاهية عليها.

بالأمس تماماً، قال سائق التكسي الذي كنت أحد ركابه، إن ست ناقلات نفط وصلت إلى ميناء بانياس، وإن حمولة كل منها مليون برميل، وما هي إلا أيام وستعود مدة رسائل البنزين إلى ما كانت عليه وربما أفضل، لأن كل مليون برميل ينتج عشرات ملايين الليترات من مادة البنزين، ولم يكتفِ بإلقاء المعلومة، بل دعّم كلامه بما يفوت الكثير من الصحفيين أحياناً، ألا وهو المصدر، وقال إنه قرأ هذا الكلام على لسان رئيس الحكومة في إحدى الصحف المحلية.

بعد كلامه، وبدلاً من الاعتراض على هذا الكذب البواح، دار نقاش فوري حول كمية النفط! فصحح الأول قائلاً: بل أربع ناقلات وليس ست، والثاني حاول تقليل كمية البنزين المنتج من مليون برميل، لأنه وجد الرقم كبيراً وغير منطقي، وسرى نوع من الارتياح في التكسي، وضبطتُ نفسي مبتسماً، ولولا الحياء الذي تفرضه على معرفتي بأن كل هذا الكلام غير صحيح أبداً، لشاركتُ في الحديث، واعترضت على فكرة وصول الناقلات أصلاً، وخفّضت الرقم إلى ثلاث، وبعدها ثلاث مثلاً.

السائق يخدع نفسه، ويعلم أنه يخدع نفسه، بل ويعلم أننا نعلم أنه يخدع نفسه، والركاب شاركوا فيما يعلمون أنه كذبة، لكن خجلهم من فجاجتها، جعلهم يحاولون تشذيبها قليلاً فقط، حتى يصدقهم من سيروونها له مساء أو في صباح اليوم التالي.

إبر بنج ذاتية، نحقن أنفسنا بها، ونتشارك بها يومياً مع الناس، ومع أولادنا، وزوجاتنا، وجيراننا، ومن يسألوننا لثقتهم بمعلوماتنا، وكل من سبق ذكرهم، يعلمون أننا نكذب، وأنهم بدورهم يكذبون أيضاً، لكننا جميعاً مضطرون، فقد وصلنا إلى مرحلة ما كنا نتخيل أننا سنصل إليها: ما عادوا حتى يكذبون علينا.

قروض السكن منفصلة عن واقع السوق

مديرون في التجاري والعقاري: رفع السقوف يُدرس.. وجذر المشكلة انخفاض الدخل

عبد الهادي شباط

كثر من يرغبون بالحصول على تمويل لشراء عقار لأغراض متعددة وخاصة السكن، لكن انخفاض سقف التمويل العقاري إضافة لصعوبات الحصول على قرض لجهة حالة التشدد بالضمانات والكفالات، غالباً ما تحول دون القدرة على الحصول على مثل هذه القروض.

وفي متابعة أجرتها «الوطن»، اتضح أن سقف قرض المصرف العقاري لا يزال عند ٥٠ مليون ليرة، في حين هو ضعف ذلك في المصرف التجاري السوري (١٠٠) مليون ليرة، وفي كلتا الحالتين فإن سقف القرض العقاري المتاح اليوم على الأقل في المصرفين الحكوميين الأهم لا يلبي حاجة شراء المسكن ولا حتى في الأرياف.

وفي تواصل مع المصرف العقاري، بين معاون المدير العام أكرم درويش أنه يتم تداول رفع سقف القرض العقاري (شراء مسكن) مع مجلس الإدارة، ومن المتوقع أن يتم اتخاذ قرار بذلك خلال الشهر الجاري من دون أن يحدد قيمة السقف الجديد.

بينما بين مدير في المصرف التجاري السوري أن سقف القرض في المصرف التجاري السوري انخفض من ٤٠٠ مليون ليرة سابقاً إلى ١٠٠ مليون ليرة بناء على محددات مجلس النقد والتسليف التي حددت سقف التمويل العقاري بـ١٠٠ مليون ليرة ولا يمكن للتجاري تجاوزه.

وبالرجوع لإحصاءات العام الماضي ٢٠٢١، يتضح أن التجاري السوري منح ٧٩٦ قرضاً عقارياً بكتلة مالية تجاوزت ٥٥ مليار ليرة، وفي المصرف العقاري الذي أظهرت بياناته المالية ارتفاعاً بمعدل ٤٤ بالمئة في منح القروض العقارية التي كانت لمصلحة قروض الترميم، لم تتجاوز قروض شراء المسكن ٤٠٩ قروض بقيمة ٣.٤ مليارات ليرة.

وعن إعادة النظر في القروض العقارية وتعديل سقوفها، يتفق التجاري والعقاري على أن جذر المشكلة يكمن في انخفاض الدخول والأجور الشهرية وأنه لا معنى من رفع سقف القرض من دون أن يستطيع الكثير من المستهدفين من هذه القروض الحصول على هذا السقف وخاصة أن أحد المحددات الرئيسية لقيمة القرض تبنى على أساس ٤٠ بالمئة من الدخل الشهري للراغب بالحصول على القرض وأن أي حالة قفز فوق هذا المعيار (العالمي) في أصول المنح ستزيد من حالات التعثر ودخول المقترض بحالة عجز عن التسديد أو تخصيص جزء كبير من دخله لتسديد الأقساط المستحقة من القرض على حساب باقي احتياجاته الأساسية خاصة الاحتياجات المعيشية وبالتالي دخول المقترض في حالة عجز، ومثال على ذلك: حتى لو رفع سقف القرض العقاري إلى مليار ليرة من دون أي تعديل أو تحسن في الدخول والأجور الحالية لن يكون ذلك مفيداً وسيكون عبارة عن سقف وهمي ولا يستفيد منه أحد، في حين اعتبروا أن مسألة الضمانات وحالة التشدد هي حالة طبيعية، خاصة أن معدل المخاطر في منح القروض العقارية كبير مقارنة مع غيره من التسهيلات الائتمانية.

وفي رأي للخبير في الاقتصاد الهندسي محمد الجلالي عن أثر تدني سقوف القروض العقارية الحالية في جمود سوق العقارات، بين أن حالة الجمود الحالية تعود بشكل أساسي لتراجع الطلب على شراء العقارات لحدود ٤٠ بالمئة لأسباب متعددة، واحدة منها عدم توافر التمويل لشراء المسكن أو العقار، وأن مشكلة انخفاض الدخول هي العامل الأساس التي تحول دون توافر خيارات في التمويل ومنها الإقراض، وعند مقارنة أسعار العقارات بالدخول الحالية ستكون المعادلة غير منطقية أبداً.

واعتبر العديد من المصرفيين أن معظم المصارف تعاني من تضخم حجم الودائع لديها على التوازي مع الافتقار لقنوات لتوظيف هذه الودائع وكان يمكن للقروض العقارية أن تكون أحد الحلول التي تشكل منفذ توظيف جيد للودائع لكن انخفاض الدخول وارتفاع معدلات التضخم حالا دون التوسع في محفظة التمويل العقاري لدى معظم المصارف العاملة في السوق المصرفية.

ماذا تريد مؤسسة الدواجن من الحكومة؟

٣٨ مليار ليرة لتشغيل جميع المشاريع وتحقيق الدور الاقتصادي المنوط بها.. و٦٠٠ ألف دولار لاستيراد أمات البياض وقطيع جدات الفروج

هناء غانم

تقدمت المؤسسة العامة للدواجن بمذكرة إلى الحكومة فندت فيها كل صغيرة وكبيرة من الاحتياجات الواجب تأمينها من الحكومة ممثلة بوزارتها حتى تكون هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة والرابحة.

وحسب المذكرة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها فإن هناك خطوات لتطوير المؤسسة إن وضعت خطة متكاملة تكون فيها منشآت المؤسسة شريكاً للقطاعات الأخرى وتحقق من خلالها ربحاً مالياً وقيمة مضافة لمنشآتها وتطبيق للمعايير الفنية للوصول إلى النمو في الإنتاج لتنافس القطاع الخاص بالأداء والتجربة وهذا يتطلب تأهيل منشآت الدواجن العاملة حالياً وإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل المنشآت العاملة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية بشكل فوري وتحسين معدلات الأداء الفني وتخفيف العجز الحاصل نتيجة قدم الآلات والتجهيزات.

وبينت المذكرة أن المؤسسة لديها القدرة الفنية على تشغيل جميع المشاريع المطروحة ضمن المذكرة ولكنها تحتاج إلى مبلغ وقدره ٣٨ مليار ليرة، والأهم أنه في حال وضع المقترحات في التنفيذ بين عامي (٢٠٢٣-٢٠٢٦) يمكن أن تصل المؤسسة إلى الطاقة الإنتاجية المتاحة بمبلغ وقدره ١١٨ مليار ليرة.

وأشارت المذكرة إلى أن المؤسسة قطاع إنتاجي رائد على مستوى القطر يهدف إلى تحقيق دور اقتصادي يقوم جزء منه على الربح وآخر يساهم في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى القطر ولها دور تنموي بتشجيع تربية الدواجن وملحقاتها وتأمين صيصان التربية للمربين بالقطاع الخاص ودور اجتماعي بتوفير فرص العمل الجديدة ضمن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحكومة. إلا أن ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر والتدمير المنهج الذي حصل للقطاعات الاقتصادية فرض تحديات استثنائية غير مسبوقة على المنشآت تتمثل بأن أغلب مدخلات تربية الدواجن مستوردة وبالعملة الأجنبية في حين مخرجاتها بالعملة المحلية وتتأثر بسعر الصرف اليومي، مما ينعكس سلباً على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج إضافة إلى قدم الآلات والتجهيزات في أغلب منشآت المؤسسة والتي تجاوز عمرها الاقتصادي أكثر من ٤٠ عاماً إضافة إلى نقص باليد العاملة والفنية بالمنشآت ونقص بالآليات اللازمة للعملية الإنتاجية وقدم الموجود منها وارتفاع أجور وتكاليف الصيانة اللازمة لها، إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة المواد العلفية المستوردة والتفاوت في أسعارها باليوم نفسه بسبب تغيرات سعر الصرف اليومية، يضاف إلى ذلك ارتفاع أجور النقل بين المحافظات والانقطاعات الطويلة والمتكررة للتيار الكهربائي وعدم توافر مادة المازوت لتشغيل المولدات والنقل بين المحافظات. كذلك عدم تماشي النشرات التموينية الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والأهم أن توقف منافذ التصدير الخارجية وضعف السياحة والقوة الشرائية ينعكس سلباً على أسعار منتجات الدواجن محلياً. وأخيراً فإن رأسمال المؤسسة المحدد بـ٣ مليارات ليرة منذ عام ٢٠١٠ لا يتناسب مع القيمة الحقيقة لممتلكات وأصول هذه المنشآت بالوقت الراهن.

وذكرت المؤسسة أن تأمين مخزون علفي لتغطية حاجة القطعان من الذرة والصويا لمدة خمسة أشهر يتطلب حوالي ٣٥ مليار ليرة.

المالية.. رصد اعتمادات

أوضحت المذكرة أنه على وزارة المالية أن تقوم برصد الاعتمادات وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ والقيام بالأعمال المادية لتطوير المؤسسة واستثمار الطاقات الإنتاجية الكاملة حيث تحتاج المؤسسة إلى ١٤ ملياراً للتوزيع على تأهيل المنشآت العاملة ١٠ مليارات ليرة. – تأهيل مسلخ (الزيلطاني) ٤ مليارات ليرة. إضافة إلى احتساب قيمة الفائدة ١بالمئة على مجمل رصيد القروض الممنوحة والتي ستمنح للمؤسسة من صندوق الدين العام أسوة بالقروض الممنوحة للمؤسسة العامة للمباقر، كذلك رفع رأسمال المؤسسة بما يتناسب مع قيمة الأصول الحقيقية لممتلكاتها في الوضع الراهن.

المركزي ٦٠٠ ألف دولار

ومن المصرف المركزي طلبت المذكرة رصد اعتماد ٦٠٠ ألف دولار كقطع أجنبي لاستيراد قطعان أمات بياض لمنشآتي صيدنايا وحمص وقطيع جدات الفروج والتي تساهم في تأمين صيصان تربية البياض للمربين بالقطاع العام والخاص للعام (٢٠٢٣- ٢٠٢٢) وإن عدم رصد هذه المبالغ سينعكس سلباً على الخطة الإنتاجية (بيض المائدة- صوص البياض) في المؤسسة وقطاع الدواجن بشكل عام.

التجارة الداخلية.. نشرات وفق التكاليف الحقيقية

وبخصوص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، طالبت المذكرة بإصدار نشرات الأسعار التموينية (البيض والفروج) بالاعتماد على التكاليف الحقيقية لوحدة المنتج وتحقيق التوازن ما بين المنتج والمستهلك وخاصة مدينة دمشق عبر سعر وتخزين فائض منتجات المؤسسة العامة للدواجن من قبل المؤسسة السورية للتجارة لتحقيق التوازن بين حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي الذي يتأثر بمواسم الأعياد وفصول السنة والمناسبات الدينية والاجتماعية المختلفة لحين انتهاء تجهيز وتأهيل مذابح المؤسسة والبرادات.

الكهرباء.. خط خارج التقنين

وطلبت المذكرة من وزارة الكهرباء المساعدة بتركيب خط كهربائي خارج التقنين أسوة بالمناطق الصناعية إذ إن منشآت المؤسسة تعاني من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وارتفاع تكاليف تشغيل المولدات بمادة المازوت وصعوبة توافره، علماً أن المؤسسة جاهزة لدفع التكاليف المترتبة عليها

وزارة النفط.. أولوية تأمين المحروقات

أما وزارة النفط، فطالبتها المذكرة بإعطاء الأولوية لمنشآت المؤسسة في تأمين حوامل الطاقة (المازوت – الفحم الحجري) على مدار العام، لاستمرار العملية الإنتاجية وتأمين حاجة السوق المحلية والعقود المبرمة.

وزارة الصناعة.. فتح سقف الحوافز

وكان لوزارة الصناعة حصتها من الطلبات، وأولها فتح سقف نظام الحوافز بما يتناسب مع الأجور ونسب التنفيذ في خطوط الإنتاج وإعطاء حافز لمن يتجاوز الخطة الإنتاجية ضمن مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، والأهم هو إيجاد الحلول اللازمة للتشابكات المالية الحاصلة مع إدارة التعيينات العسكرية.

وعن المشاريع الاستثمارية المقترحة، أشارت المذكرة إلى مشروع لقسم الفروج في حمص ١٠ حظائر تربية مفتوحة مع كامل التجهيزات والحظائر التي تم إعادة تأهيلها في منشأة دواجن حلب من قبل الشركة العامة للبناء عدد ١٠ حظائر، والمسالخ المتوقفة بالمنشآت (حمص – الالاذقية- حلب) ومعمل إنتاج سماد زرق الطيور في منشأة دواجن السويداء.

وأوضحت المذكرة أن هناك تطلعات مستقبلية للمؤسسة للعودة إلى كامل الطاقة الإنتاجية ما قبل الأزمة لكن ذلك مرتبط بإعادة إعمار المنشآت المدمرة وإحداث منشآت جديدة وتحديث نظام التربية في المنشآت وإحداث خط جديد لتربية جدات الفروج على اعتبار أن جدات البياض محصورة بالشركات الأوروبية والأميركية ولا يتم توريدها للمنطقة العربية أو الشرق الأوسط.

وزير التموين يلتقي بالتجار ويحثهم على تقديم بيانات كلف حقيقية للمواد

عضو غرفة تجارة لـ«الوطن»: سبب الغلاء عدم انسياب البضائع من الخارج.. والضغط على الفعاليات التجارية لن يجدي نفعاً

رامز محفوظ

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم خلال لقائه عدداً من أصحاب الفعاليات التجارية ضرورة إصدار الصكوك التسعيرية المناسبة للسلع والتجار ببيانات كلف حقيقية من قبل التجار، إنما بسبب عدم انسياب البضائع من الخارج إلى السوق.

ولفت إلى أن تمويل الاستيراد من قبل شركات الصرافة المرخصة يستغرق وقتاً طويلاً، ونتيجة لذلك نرى أن هناك نقصاً كبيراً وندرة واضحة في البضائع في السوق.

وأوضح أن شركات الصرافة المرخصة تعمل وفق تعليمات المصرف المركزي ويجب أن يتم الضغط على هذه الشركات من أجل أن يصبح تمويل استيراد البضائع أكثر وأسرع، مبيناً أنه حتى لو ارتفع دمشق فايز قسومة أن المشكلة التي أدت إلى غلاء الأسعار في السوق خلال الفترة الحالية، ليست في إصدار الصكوك التسعيرية المناسبة للسلع، وليست بتقديم بيانات كلف حقيقية من قبل التجار، إنما بسبب عدم انسياب البضائع من الخارج إلى السوق.

وأشار إلى أن تدخل وزارة التجارة الداخلية بتسعير البضائع أو الضغط على الفعاليات التجارية لخفض الأسعار حالياً لا يجدي نفعاً ولا يفيد باعتبار أن البضائع قليلة في السوق والحل يكون بزيادة انسياب البضائع من الخارج إلى السوق وتسهيل الاستيراد وأن تكون هناك منافسة بالإضافة إلى توفير حوامل الطاقة.

وأكد قسومة أن التجار يقدمون بيانات كلف حقيقية إلى وزارة التموين من أجل التسعير لكن هناك بعض النفقات لا تسجل ويصعب الاعتراف بها، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة أرهقت شركات توزيع البضائع ويجب أن يتم إيجاد حل لموضوع التوزيع.

ووقع عضو غرفة التجارة أن تحل أزمة ارتفاع الأسعار الحاصلة حالياً خلال مدة شهر تقريباً وفي حال قامت الحكومة بتأمين حوامل الطاقة للمنتجين وقدمت جميع التسهيلات الممكنة للمستوردين من أجل أن يكون هناك انسياب قوي للبضائع إلى السوق، داعياً إلى ضرورة السماح للتجار بالاستيراد حتى لو ارتفع سعر الصرف.

واقترح قسومة أن تقوم الحكومة بالحصول على عائدات التصدير من المصدرين بنسبة ١٠٠ بالمئة خلال الفترة الحالية بدلاً من ٥٠ بالمئة، وأن يتم إعطاؤهم سعراً مناسباً للدولار من أجل تأمين القطع الأجنبي بشكل أكبر من أجل زيادة انسياب البضائع واستيراد كميات كافية من حوامل الطاقة.

تراجع في مخزونات الخام الأميركية.. ومخاوف من نقص المعروض ترفع أسعار النفط

الذهب ينخفض محلياً متأثراً بانخفاضه دولياً

الوطن

عوضت أسعار النفط أمس الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في الجلسة السابقة، مع تركز الاهتمام على نقص المعروض من روسيا وليبيا، في حين أظهرت بيانات انخفاض المخزونات الأميركية الأسبوع الماضي.

وذكرت «رويترز» أن العقود الآجلة لخام برنت زادت ٦٦ سنتاً بما يعادل ٠.٦ بالمئة إلى ١٠٧.٩١ دولارات للبرميل في حين ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط في عقود آقرب استحقاق التي يحل أجلها اليوم ٤٦ سنتاً أو ٠.٥ بالمئة إلى ١٠٣.٠٢ دولارات للبرميل.

وهبط الخامان ٥.٢ بالمئة في معاملات متقلبة أمس الأول بعدما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بنقطة مئوية كاملة تقريباً. وهبط الخامان ٥.٢ بالمئة في معاملات متقلبة أمس الثلاثاء بعدما خفض صندوق النقد الدولي أمس توقعاته للنمو العالمي بنقطة مئوية كاملة تقريبا، مشيرا إلى الآثار الاقتصادية لحرب روسيا في أوكرانيا وحذر من أن التضخم يعد الآن «خطراً واقعاً وواضحاً» في العديد من الدول.

وتقلبت أسعار النفط العالمية، ورفعتها توقعات نقص الإنتاج بعد فرض عقوبات على روسيا تأتي أكبر مصدر للنفط في العالم وأحد الموردين الرئيسيين لأوروبا. لكن توقعات تراجع النمو العالمي واستمرار إجراءات الإغلاق بسبب كوفيد-١٩ في الصين أضرت بالطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وعلى جانب العرض، جاء إنتاج مجموعة أوبك+ أقل بواقع ١.٤٥ مليون برميل يومياً من المستوى المستهدف في آذار، وأنتجت روسيا بما يقل ٣٠٠ ألف برميل يومياً عن المستهدف.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في ميناء البريقة النفطي يوم الثلاثاء، قائلة إنها ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه سوق النفط.

وقالت مصادر في السوق نقلاً عن أرقام من معهد البترول الأميركي أمس إن مخزونات الخام الأميركية تراجعت ٤.٥ ملايين برميل على مدار الأسبوع المنتهي في ١٥ نيسان على عكس توقعات بزيادتها.

معادن ثمينة

وانخفض سعر الذهب محلياً بمقدار ألف ليرة للغرام متأثراً بتراجع سعر الذهب أمس بالتزامن مع هبوط أغلب المعادن النفيسة كما تم تداول الأسهم في الولايات المتحدة على انخفاض في يوم الأربعاء قبل إصدار أحدث إصدارات الكتاب البيج من الاحتياطي الفيدرالي، كما ستطلع الدولة على أحدث التقارير حول مبيعات المنازل القائمة ومخزونات النفط الخام.

ووفق النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس فقد سجل غرام الذهب عيار الـ ٢١ سعر مبيع ٢١١ ألف ليرة سورية وسعر شراء ٢١٠٥٠٠ ليرة في حين بلغ الغرام عيار الـ ١٨ سعر مبيع ١٨٠٨٥٧ ألف ليرة وسعر شراء ١٨٠٣٥٧ ليرة.

وعلى صعيد التداولات عالمياً ذكرت «رويترز» أن سعر الذهب هبط في المعاملات الفورية ٠.٤ بالمئة إلى ١٩٤١.٤٠ دولاراً للأونصة.

وانخفضت العقود الآجلة الأميركية للذهب ٠.٧ بالمئة إلى ١٩٤٤.٨٠ دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى تراجع سعر الفضة في المعاملات الفورية ٠.٨ بالمئة إلى ٢٤.٩٦ دولاراً للأونصة وانخفض سعر البلاتين ١.٥ بالمئة إلى ٩٧٦.٤٧ دولاراً للأونصة في حين ارتفع سعر البلاديوم ٠.٣ بالمئة إلى ٢٣٧٩.٨٥ دولاراً للأوقية.